معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

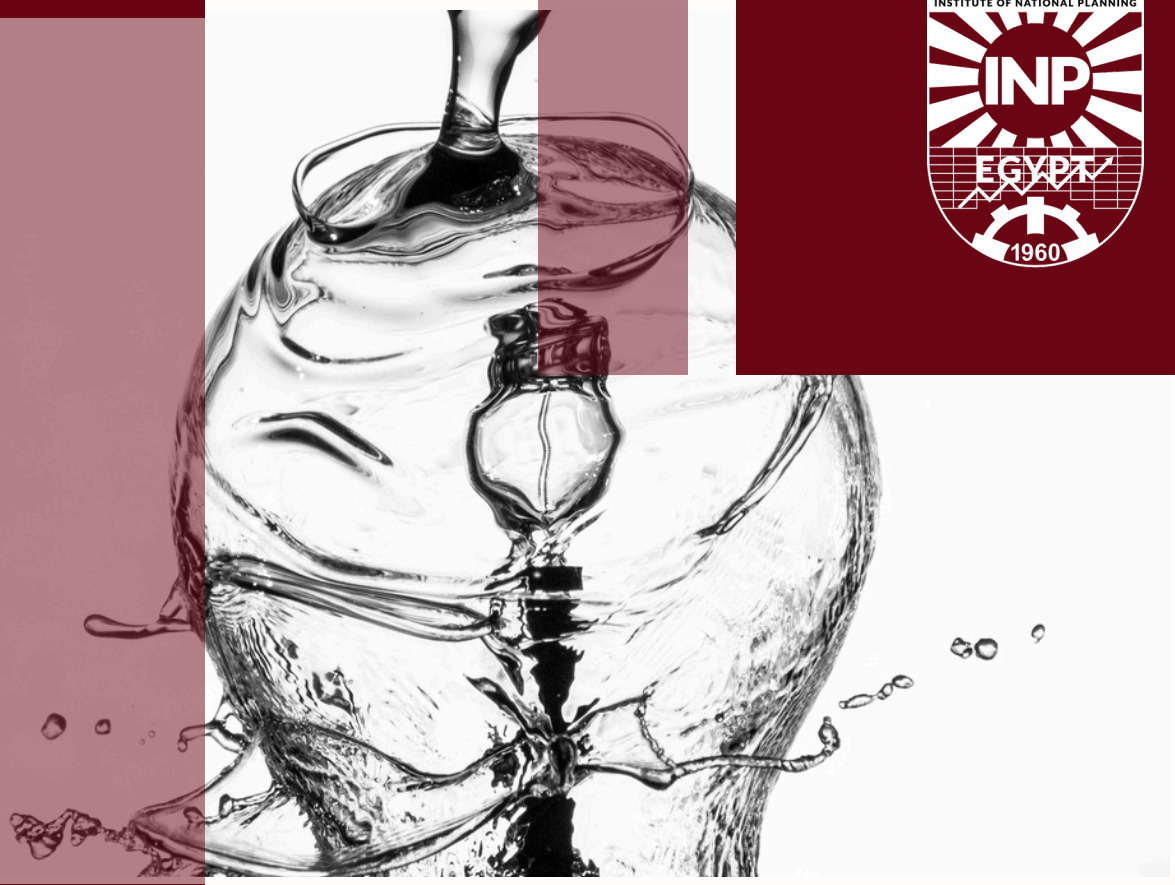

تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها
موجز سياسات

لقاء الخبراء لعام 2024/2025 م
الحلقة الأولى
أكتوبر 2024

WWW.INP.EDU.EG

WWW.INP.EDU.EG

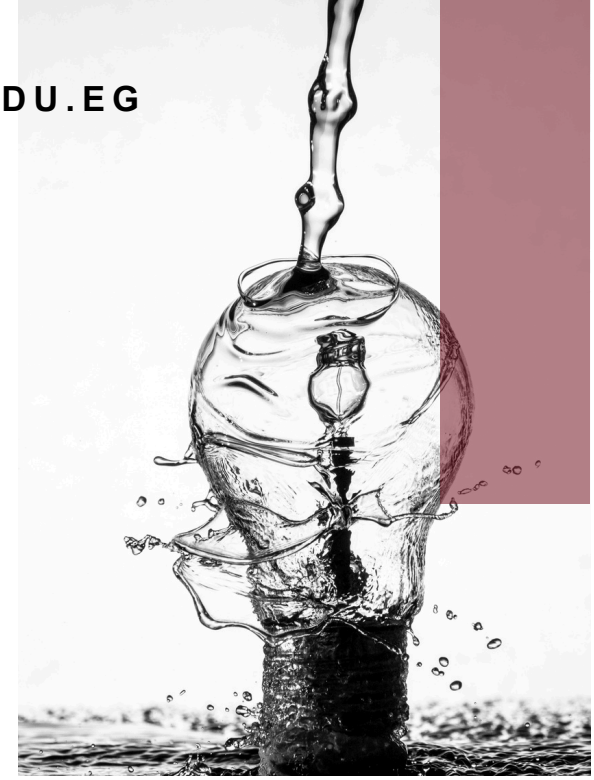

تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها

لقاء الخبراء لعام 2024/2025
الحلقة الأولى

خلفية عن الموضوع

تحتل التجارة الداخلية مكانةً هامةً في معظم الاقتصادات، نتيجة مساهمتها في تلبية احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات، وهي تشتمل على المعاملات التي تتم في الأسواق المحلية - داخل الحدود الجغرافية للدولة- من بيع وشراء وإنتاج وتداول وتخزين وتعبئة ونقل وفرز السلع والخدمات المرتبطة بها. وفي معظم البلدان يستحوذ قطاع التجارة الداخلية على المرتبة الثانية أو الثالثة من بين القطاعات المولدة للناتج.

وفي ظل توالي الأزمات العالمية والإقليمية وانعكاساتها الاقتصادية التي طالت الاقتصاد المصري؛ والتي أدت إلى نقص الإمدادات من السلع المختلفة وارتفاع الأسعار، تتجلى أهمية التعرف على الوضع الراهن لقطاع التجارة الداخلية في مصر والتحديات التي تواجهه، وخطة الدولة في التوسع في هذا القطاع، وسبل مواجهة التحديات التي تحد من قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي وبأسعار مناسبة، خاصةً فيما يتعلق بالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.

1- الوضع الحالي لمنظومة التجارة الداخلية في مصر

تتبع منظومة التجارة الداخلية في مصر وزارة التموين والتجارة الداخلية، وتم إنشاء جهاز تنمية التجارة الداخلية بقرار رئيس الجمهورية رقم (354) لسنة 2008 لوضع سياسات لإدارة وتطوير نظم إدارة الأسواق، والتنسيق مع الغرف التجارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتجارة والسلع.

شكل (1): نصيب قطاع التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (16/2017 -23/2024)

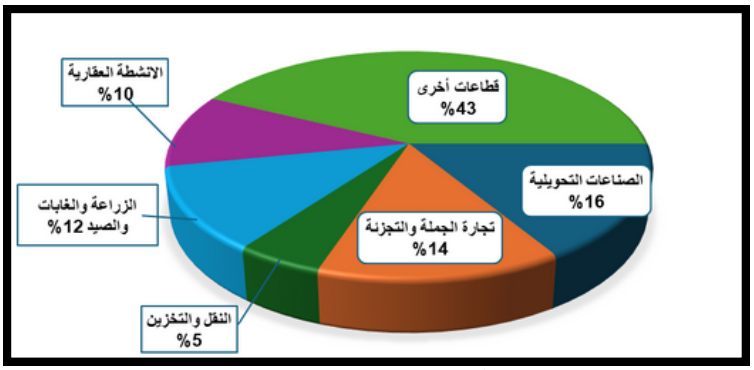

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة لدى الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى

شكل (2): نصيب قطاع تجارة الجملة والتجزئة من إجمالي الاستثمارات في عام 22/2023

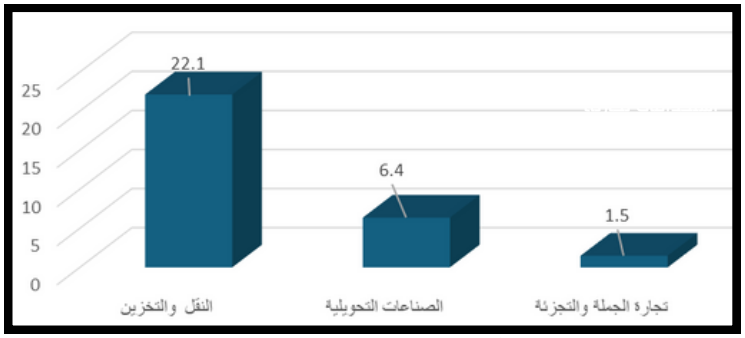

المصدر: تم الحساب اعتمادًا على البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري.

وهدف اللقاءإلى:

- عرض واقع منظومة التجارة الداخلية في مصر، وجهود الدولة لتعزيزها ودعمها.
- التعرف على التحديات التي تواجه منظومة التجارة الداخلية في مصر، خاصةً تجارة السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.
- طرح سياسات وخيارات بديلة لمواجهة تحديات منظومة تجارة السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج في مصر ودعم دورها في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة الأزمات.

تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها

لقاء الخبراء لعام 2024/2025
الحلقة الأولى

2- أهم التحديات التي تواجه منظومة التجارة الداخلية في مصر

- ارتفاع قياسي في أسعار العديد من السلع وعدم توفر البعض منها في السوق المحلي في السنوات الأخيرة.
- معاناة أسواق التجارة الداخلية من الاحتكارات والممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتأثير في استمرارية إتاحة السلع في الأسواق.
- تضارب وتقادم التشريعات والقوانين التي أصبحت لا تلاءم تطور الأسواق وأنماط التجارة.
- هناك أسباب كثيرة تدعو إلى الشك في دقة إحصاءات التجارة الداخلية.
- ندرة الدراسات الميدانية بشأن هياكل التجارة الداخلية أو سلاسل التوريد على الرغم من أهميتها لمعرفة مؤشرات مهمة عن التجارة الداخلية.
- النقص الشديد في الرقابة على الأسواق، مما يوفر المُناخ المناسب للتلاعب في جودة السلع والخدمات المقدمة للمستهلك.
- الهدر والفاقد في نقل وتخزين بعض السلع خاصًة الاستراتيجية منها.
- لا يمكن إغفال أهمية التجارة الإلكترونية واتساع حجم ودوائر ومنصات التداول الإلكتروني للسلع والخدمات.
- انخفاض مستوى الوعي لدى المستهلك وأصحاب محلات التجزئة بحقوقهم، وواجباتهم.

3- السياسات المقترحة من قبل الخبراء

1- تطوير البنية التحتية اللوجستية

- تكثيف الجهود وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة ولوجيستيات التشغيل لانتشار أسواق الجملة والنصف جملة في كافة محافظات الجمهورية.
- التوسع في تنظيم أسواق اليوم الواحد للقضاء على وسطاء التجارة، ولضمان حق المنتج في الحصول على سعر عادل، وحق المستهلك في الحصول على ما يحتاجه بسعر المنتج مباشرة.
- الاستمرار في تعزيز احتياطيات الدولة من مخزونات السلع الاستراتيجية وتنوع مصادرها للعمل علي الاستقرار السلعي في الأسواق، والقدرة علي تلبية الطلب من المخزون حال وجود أزمات دولية أو أي اختلالات في سلاسل الإمداد، فإتاحة السلع يُمكن من ضبط الأسعار بشكل غير مباشر.
- تجهيز المخازن بأحدث التقنيات لتخزين السلع الغذائية والحفاظ على جودتها لفترات أطول.
- تحديث أساطيل النقل وتوسيعها لتغطية كافة مناطق الجمهورية بكفاءة.

2- تعزيز الرقابة والتفتيش

- تكثيف الرقابة على الأسواق لضبط الأسعار ومنع التلاعب بها، مما يتطلب وجود آليات رقابية واضحة بالتنسيق مع كافة الجهات المرتبطة بهذا الشأن مثل جهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، خاصًة أن جزء كبير من السوق يعمل بشكل غير رسمي.
- مراقبة جودة السلع للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية، وهي تتأثر بشكل كبير بحالة التخزين، خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية.
- مكافحة الغش التجاري من خلال تطبيق عقوبات رادعة على المخالفين.

3- تطوير آليات التوزيع

- الاعتماد على التكنولوجيا في إدارة المخزون وتوجيه المنتجات إلى المناطق التي تحتاجها.
- تطوير شبكة التجار وتدريبهم على أفضل الممارسات في مجال التوزيع.
- تسهيل وصول السلع إلى المناطق النائية من خلال توفير وسائل نقل مناسبة وتبسيط الإجراءات.

4- تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي

- إجراء تعديل تشريعي لقانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018، وذلك لمراجعة وتنقيح نصوص القانون الحالي بعد الممارسة العملية في تطبيقه على مدار 6 سنوات لضمان تحقيق الحماية الأفضل للمستهلك، وكذلك تجنب الآثار السلبية الناجمة عن التطورات والمتغيرات التي طرأت علي الأسواق العالمية وألقت بظلالها علي السوق المصري، فيما يخص ظروف تداول السلع والخدمات وتأثيرها على المستهلك.
- إصدار قانون للتعاون الاستهلاكي الذي يمكن أن يكون بالمشاركة مع القطاع الخاص.
- مراجعة أحكام العقوبات في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وأهمية تنفيذها.
- الربط بين منظومتي التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من الناحية التنظيمية، لأنه توجد علاقة وثيقة بينهما.
- التعاون المشترك بين الأجهزة القطاعية والأجهزة الرقابية المتمثلة في جهاز حماية المستهلك، وجهاز

3- السياسات المقترحة من قبل الخبراء

حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والإدارة العامة لمباحث التموين، للتعامل الفوري مع المخالفات المختلفة في الأسواق بالمستوى المطلوب. وكذلك أهمية تحقيق التكامل بين الأنشطة الصناعية والأنشطة التجارية.

- إعادة النظر في البورصة السلعية بشكلها الحالي، وتفعيلها بشكل يحقق المستهدف منها لتطوير منظومة التجارة الداخلية.
- إصلاح هيكل الإنتاج الزراعي الحالي كمدخل حقيقي لحل مشكلات التجارة في السلع الزراعية، بما في ذلك إصلاح هيكل الحيازات المزرعية.
- وضع سياسات نوعية، تختلف باختلاف هيكل التجارة الداخلية للسلع وطبيعة عمل وتميز المنشآت المتاجرة.
- متابعة تسلسل كافة الأنشطة ذات الصلة بتنظيم التجارة الداخلية، باعتبارها أنشطة تمثل سلسلة القيمة التي يجب متابعتها لضمان وصول السلع من المنتج حتى المستهلك بدون اختناقات وبأقل الأسعار، وذلك عن طريق جهاز حكومي غير متضخم وكفء.
- هناك حاجة لتوافق رقم السجل التجاري للمنشأة مع رقمها الضريبي، كما يُفضل أن يتوافق الرقمان مع الرقم القومي للأفراد وللمنشآت، مما يتطلب الربط بين السجل التجاري والسجل العيني ومصلحة الضرائب.
- وضع حدود قصوى لأسعار بعض السلع كما في الهند، خاصًة السلع الاستراتيجية ومنها السلع الغذائية. كما يمكن تحديد هوامش لأرباح بيع السلع في السوق المحلي.
- ضم قطاع التخزين لقطاع التجارة الداخلية بدلًا من قطاع النقل للارتباط الوثيق بينهما، حيث أنه في جميع المناقشات الخاصة بالتجارة الداخلية، يتم تناول نشاط التخزين في إطار قطاع التجارة الداخلية.

5- دعم وتطوير الكوادر البشرية

- جذب الكفاءات من الخريجين الجامعيين وتدريبهم على العمل في الأجهزة المختلفة التابعة لمنظومة التجارة الداخلية.
- **تدريب العاملين على أحدث الأساليب في إدارة المخزون واللوجستيات والرقابة على الأسواق.**
- **تطوير برامج الحوافز لتشجيع العاملين على بذل المزيد من الجهد.**

6- تطبيق نظام معلوماتي متكامل

- **إنشاء نظام معلومات متكامل لربط جميع مكونات سلسلة التوريد وتسهيل عملية تتبع المنتجات.**
- **ربط جميع نظم أجهزة التجارة الداخلية بعضها بالبعض الآخر، وبنظم الجهات الحكومية الأخرى.**
- **تطوير تطبيقات للمواطنين لتمكينهم من الاستعلام عن الأسعار وتقديم الشكاوى.**
- **تحليل البيانات لاتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.**

7- وضع منظومة لحوكمة عمل أجهزة التجارة الداخلية

- نشر البيانات الخاصة بالأسعار والمخزون بشكل دوري لتعزيز الشفافية.
- توفير آليات للمواطنين لتقديم الملاحظات والشكاوى.
- مكافحة الفساد بأجهزة منظومة التجارة الداخلية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة التي تضمن تطبيق الرقابة الصارمة على إجراءات التنفيذ.

8- دعم البحوث والدراسات

- تمويل الأبحاث في مجال الأمن الغذائي وتطوير سلاسل الإمداد.
- استغلال نتائج الأبحاث في تطوير السياسات والبرامج.

تم إعداد هذا العدد من الأراء المستخلصه من لقاء الخبراء للعام االأكاديمي 2024-2025.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه القاءات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد. تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول القضايا المطروحه والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا متنوعة تدعم التنمية المستدامة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © معهد التخطيط القومي 2024